الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

الجيل الثالث من قادة الصين يرسخ اقدامه في السلطة

د. عبدالله المدني
محاضر اكاديمي- البحرين

ليست هناك دلائل تشير إلى أن المؤتمر القادم للحزب الشيوعي الحاكم في بكين سوف يجري تغييرات في المناصب القيادية العليا في البلاد. بل على العكس من ذلك، هناك ما يفيد بأن الثنائي الحاكم في بكين، ونعني بهما رئيس الحزب والدولة "هو جينتاو" ورئيس الوزراء "وين جياباو"، اللذان يمثلان الجيل الثالث من قادة البلاد، سوف يجدد لهما لخمس سنوات أخرى أو ربما ابعد من ذلك، مكافأة لهما على انجازاتهما المتميزة ونجاحهما في تعزيز مركز ونفوذ الصين على المستويين الإقليمي والدولي.

والحقيقة أن مراقبين كثراً لم يتوقعوا لجينتاو أن يبرز كزعيم قوي للصين أو أن يحقق نجاحا يرسخ به أقدامه في الحكم ، بل ذهبوا في وقت من الأوقات إلى القول بأنه لن يصعد إلى السلطة ، أو انه إذا ما صعد إلى السلطة فسيخرج منها سريعا في حلقة جديدة من حلقات الصراع على النفوذ داخل الحزب الحاكم الذي يزدحم تاريخه بالتصفيات الدموية وحملات التطهير.

فحينما حضر الرجل إلى بانكوك في منتصف التسعينيات ممثلا لبلاده في إحد المؤتمرات الدولية التي شاركت فيها كمراقب، لم يكن يتولى أية مسؤوليات رفيعة، وكانت المعلومات المتوفرة عنه جد شحيحة، لكنه على الرغم من ذلك كان مدار حديث وهمس الكثيرين باعتباره النجم الصاعد في هرم السلطة والمرشح المحتمل لقيادة بلاده في الألف الثالث. ولم يكن هذا الاهتمام في حينه نابعا من فراغ، وإنما من معلومات مؤكدة حول تمتعه برعاية عراب الانفتاح الاقتصادي الزعيم الإصلاحي "دينغ هسياو بينغ"، وأن الأخير كان سببا في إيصاله إلى المكتب السياسي للحزب الحاكم كأحد اصغر الأعضاء سنا وذلك في المؤتمر العام الرابع عشر للحزب في عام ١٩٩٢ . غير أن وفاة بينغ في عام ١٩٩٧ دفع البعض إلى استخدام سوابق تاريخية للتشكيك في احتمالات خلافته لرئيس الحزب والدولة وقتذاك "جيانغ زيمين"، زاعمين أن الأخير لن يجد حرجا في التخلص منه لمصلحة احد المقربين منه ضمن ما عرف ب "مجموعة شنغهاي" النافذة التي كان يتزعمها، وهو السيناريو الذي يبدو أن جينتاو برع في تجنب وقوعه.

ولئن كان من أسباب ذلك انه أدرك مبكرا في أثناء سنوات تدرجه في المسؤوليات أن ما يحفظ راس الطامحين إلى قمة الهرم في النظام الصيني، هو البقاء قدر الامكان في الظل والابتعاد عن الظهور في وسائل الإعلام أو الإدلاء بأحاديث وتعليقات صحفية، لكي لا يشعر من في السلطة أن نفوذه مهدد أو أن هناك من يجهز نفسه لخلافته، فان السبب الآخر أن جينتاو استثمر مواهبه القيادية وشخصيته الكاريزمية وسنوات عضويته الطويلة في المكتب السياسي في نسج علاقات هادئة ومتشعبة مع مختلف الأجنحة وكسب احترامها وثقتها.

وهكذا، لم يجد الرجل صعوبة في التكيف مع ظروف مرحلة ما بعد رحيل سنده ومصدر قوته، كما لم يواجه بمقاومة شرسة في أثناء المؤتمر العام السادس عشر للحزب الحاكم في عام ٢٠٠٢ الذي تم فيه اختياره لخلافة زيمين. صحيح أن عملية انتقال السلطة من الأخير جاءت متدرجة بتسلمه زعامة الحزب الشيوعي في عام ٢٠٠٢ ورئاسة الدولة في عام ٢٠٠٣ ورئاسة اللجنة العسكرية للحزب في عام ٢٠٠٤ ، إلا أنها كانت أول عملية سلمية سلسلة من نوعها في تاريخ الصين الشيوعية، الأمر الذي عزاه الكثيرون إلى مواهب جينتاو ودهائه في تجنب العواصف وإدارة أموره بحكمة.

وقتها رحب الكثيرون داخل الصين وخارجها بانتهاء حقبة العواجيز وبدء حقبة الشباب من الجيل الثالث، لكنهم كانوا متعطشين لمعرفة المزيد عن الزعيم الجديد وأسلوب إدارته وماهية أجندته الداخلية والخارجية، في ضوء التكتم الشديد والعزلة الإعلامية الذي فرضه على نفسه طوال المرحلة السابقة. غير أن الرجل آثر ألا يقتفي سيرة أسلافه في الحديث الممل عن برامجه أو إطلاق الشعارات والوعود الرنانة، مفضلا أن يترك أفعاله تتحدث عنه.

واليوم وبعد مضي أكثر من أربعة أعوام على زعامته للحزب والدولة، يمكن القول أن جينتاو قد أسس لنمط جديد في قيادة الصين وإدارة علاقاتها الخارجية قوامه المزيد من الشفافية والهدوء والعقلانية والتوازن والانفتاح والبرغماتية، وغير ذلك مما ساعد البلاد على مواصلة استقرارها ونموها الاقتصادي المذهل، ووصول احتياطياتها من العملة الصعبة إلى رقم لم تسبقه فيه أية أمة وهو أكثر من تريليون دولار، وبروزها كقوة صناعية تنتشر منتجاتها في الأسواق العالمية، وكسبها لأصدقاء وشركاء جدد في كل مكان، وامتداد نفوذها في العالم عبر تقديم المساعدات الإنمائية والخبرات الفنية للدول النامية (وإن لم يزل نظامها في دائرة الانتقادات بسبب ملفها الضعيف في الحريات وحقوق الإنسان، وإنفاقها الهائل على بناء ترسانة عسكرية تثير قلق جاراتها).

ويمكن في هذا السياق أن نستشهد بالعديد من القرارات والسياسات التي لجأت إليها إدارته في السنوات الماضية. فحينما اجتاح وباء سارس المعدي البلاد في عام ٢٠٠٣ ، أي بعد وقت قصير من تسلم جينتاو للسلطة رسميا، وتعرض النظام بسببه إلى انتقادات شرسة من منظمة الصحة العالمية ودول الجوار على خلفية تلكؤه في محاصرة المرض ومنع انتشاره، لم يتردد الرجل في التعاطي مع تداعيات الحدث بأسلوب غير مسبوق، هو الاعتراف بالتقصير وتجنب المكابرة مع عزل وزير الصحة وعمدة بكين من منصبيهما فورا.

وحينما اندلعت المظاهرات والاعتصامات الشعبية العارمة في شوارع هونغ كونغ في عام ٢٠٠٣ احتجاجا على تمرير إدارتها لقانون امني مثير للجدل وقد يستخدم لتكميم الأفواه وحظر أنشطة المعارضة وخرق حقوق الإنسان، قامت إدارة جينتاو علنا بتأييد سياسات رئيس المجلس التنفيذي للجزيرة "تونغ تشي هوا"، بينما عملت من وراء الستار على الإطاحة به واستبداله بشخصية أخرى. وكانت النتيجة أن تم سحب القانون المذكور لتخفت المظاهرات وتعود الحياة الطبيعية إلى الجزيرة.

ولمواجهة مشاكل وتداعيات التنمية غير المتوازنة جغرافيا والتي اتسعت بسببها الفجوة ما بين الأقاليم الساحلية والأقاليم الداخلية وما بين الأغنياء والفقراء وأدت بالتالي إلى بروز ظواهر اجتماعية وبيئية خطرة لم تعرفها البلاد من قبل، سارعت إدارة جينتاو إلى تبني خطة قومية قد لا تظهر نتائجها سريعا لكنها كفيلة على المدى البعيد بإصلاح بعض الخلل وإقامة مجتمع أكثر توازنا وتناغما، بل قام الرئيس شخصيا بمبادرات نوعية استهدفت التواصل مع مختلف الطبقات الاجتماعية والمهنية وتلمس همومها ومشاكلها عبر زيارات ميدانية مكثفة في طول البلاد وعرضها، إلى الدرجة التي صار معها يلقب بالأخ الأكبر بدلا من الألقاب الإيديولوجية القديمة مثل "الرفيق" و"المعلم".

أما بشأن قضية تايوان التي تعامل معها أسلافه بالتهديد والوعيد واستعراض العضلات العسكرية كلما ارتفع صوت في تايبيه ينادي بالاستقلال أو جرت انتخابات أو استفتاءات، فيبدو أن جينتاو قد توصل إلى قناعة بأن تلك السياسات كانت لها نتائج عكسية في صورة توجه التايوانيين إلى المزيد من التصلب، فقرر تبني استراتيجية مختلفة قوامها عدم اللجوء إلى التلويح بالقوة ضد "الجزيرة المنشقة" بحسب التعريف الصيني الرسمي طالما أن الأخيرة لم تعلن استقلالها رسميا، مع دفع القوى صاحبة المصالح في المنطقة مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومجموعة آسيان، إلى تحمل مسئولياتها في الضغط على تايبيه لإبقاء الأوضاع الراهنة على حالها في المدى المنظور على الأقل.

دور العسكرتاريا في فشل دولة الاستقلال الوطني

شاكر النابلسي
كاتب اردني - امريكا

لا شك بأن صعود المجتمع العسكري العربي بعد الاستقلال مباشرة، وتوليه مقاليد الحكم في معظم البلاد العربية ما عدا دول الخليج، كان من أهم الأسباب التي أدت إلى فشل الوطنية بعد الاستقلال الوطني، اضافة إلى عدم وجود نخب سياسية واعية وقادرة على إدارة دفة الحكم في البلاد إدارة سليمة وناجحة، نتيجة لتخلف العالم العربي في أثناء نيل دوله الاستقلال الوطني. وما زال العالم العربي يعاني حتى الآن فقدان النخب العربية السياسية ذات الشفافية ونظافة اليد، والمؤهلة للحكم النزيه.

كان هناك شعور قوي لدى الشارع العربي بأن المؤسسة العسكرية هي أقدر من المؤسسة المدنية على حل مشاكل الأمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. في حين أن الجيش عموماً ليس لديه حل سحري للمشاكل المستعصية في الوطن، ولا يستطيع ذلك في الواقع، لأنه يواجه الأسباب والعوامل نفسها التي كان قد واجهها الحكم المدني، وفشل في حل هذه المشاكل. فمحاولات الانفتاح الاقتصادي والاجتماعي النسبي، بمعزل عن الإصلاح السياسي الجذري، يبدو ساذجاً في أحسن حالاته. فالأول لا يمكن تحقيقه بمعزل عن الآخر. فلا توجد ديمقراطية لا يقودها ديمقراطيون. ولا يوجد أصلاح لا يقوده إصلاحيون.

من أين جاءت فكرة تسييس الجيش؟

ولعل فكرة تسييس الجيش ونجاحه في ضبط الحياة السياسية في بعض الأحيان، تأتت من أن الجيش هو المؤسسة القادرة على فرض النظام بالقوة وعلى كبت مظاهر السخط بالقوة.

ومن هنا نرى أن تنامي المؤسسة العسكرية كقوة سياسية، تبرز عندما يزداد ضعف القوى السياسية المدنية، وتزكم رائحة الفساد السياسي للأحزاب والنخب السياسية الأنوف. وهذا ما حصل في معظم بلدان العالم العربي عشية الاستقلال الوطني ورحيل الاستعمار وقيام الحكومات الوطنية. وقال محمد حسنين هيكل: "في الظروف التي تميز صراع الطبقات في البلدان المختلفة، ونظراً لشعور الجماهير الشعبية واعتقادها بأن القيادات الحاكمة لا تمثل سوى مصالح متناقضة بطبيعتها مع مصالح الجماهير، لا تستطيع الحركة الثورية الشعبية إلا الاعتماد على الجيش لتشق طريق الثورة. وفي نظر العسكريين الذين يميلون إلى الاستئثار بالسلطة، على الجيش أن يبقى القوة الأساسية في السلطة" (الأهرام، ٢٧/ ١٩٦٢/٧).

أسباب صعود المؤسسة العسكرية

يرى كل من أندرو جودباستر وصموئيل هينتنغتون، أن المؤسسة العسكرية في العالم كله قد أخذت بالصعود خلال النصف الثاني من القرن العشرين وهو زمن الاستقلال في العالم العربي الذي بدأ في الأربعينيات (سوريا ولبنان) وانتهى في ١٩٧٠ (الأمارات العربية المتحدة)، نتيجة لأسباب كثيرة على رأسها، ظهور تغير كيفي وكمي هائل في وظائف المؤسسة العسكرية. حيث أصبحت المؤسسة العسكرية أداة سياسية لمنع انتشار الحروب على مدى واسع، والقيام بإنهاء الصراعات الإقليمية إضافة لذلك ظهور ظاهرة العسكرة (Militraization) في المجتمع العربي. وهي عملية توسيع نطاق المؤسسة العسكرية داخل المجتمع، ووجود توجه عام في الدولة وفي مؤسسات المجتمع المدني تعتبر الحرب والاستعداد لها نشاطاً مجتمعياً طبيعياً ومرغوباً فيه.

ويميل بعض الباحثين كصموئيل هينتنتون إلى القول إن للمجتمع العسكري ضرورات وظيفية للقيام بها في مجتمعات بلدان العالم الثالث خاصة. وهي ضرورات لا تستطيع الإدارة المدنية القيام بها لعدم تأهلها الإداري والعلمي. وأن المؤسسة العسكرية أقدر من أي مؤسسة أخرى على القيام ببناء المجتمعات في دول العالم الثالث.

ومن الملاحظ أن هينتنتون يبني مقولته من خلال واقع المؤسسات العسكرية في الغرب وخاصة في أمريكا. وهي المؤسسات التي تعتبر من أكبر وأكثر مؤسسات الدولة تنظيماً وعلماً ودربة وخبرة في مختلف المجالات.

فهل قامت المؤسسة العسكرية العربية بعد تحقيق الاستقلال للدولة العربية القطرية الحديثة بالدور التحديثي المطلوب منها كما وصفه هينتنتون؟

خصائص المجتمع العربي الذي حكمته المؤسسات العسكرية

لقد تولت المؤسسة العسكرية الحكم في كثير من البلدان العربية بعد الاستقلال وبعد انسحاب جيوش الاستعمار الأجنبي منها، وقام ضباط هذه المؤسسة بخلع خوذاتهم، ولبس الملابس المدنية. ولكن العقل العسكري ظل في رؤسهم من دون أن يحل محله عقل مدني يؤمن بالمجتمع المدني ومؤسساته. وقد رأينا مثل هذا الوضع في مصر وسورية والعراق والجزائر. ونظرة شاملة على هذه البلدان ترينا أن النتائج لم تكن حسنة في هذه البلدان نتيجة لخصائص وصفات المجتمعات العربية التي حكمتها المؤسسة العسكرية ومنها:

١- ضعف الطبقة المتوسطة وضعف قواها المدنية وأحزابها بسبب حداثة عهد المجتمع العربي بالظاهرة الحزبية، ثم بسبب غياب المؤسسات الاجتماعية الحديثة والمنظمة.

٢- فساد الحياة السياسية الليبرالية في مصر في الثلاثينيات والأربعينيات، وهشاشة التجربة الليبرالية في سورية، وعدم وجود حياة سياسية ليبرالية في بقية البلدان العربية ما عدا لبنان، مما لم يوفر للطبقة الوسطى دوراً سياسياً يناسب حجمها. وعندما توفر هذا الحجم لم يتوفر من خلال المجتمع والأحزاب ولكنه توفر من خلال سلطة الدولة.

٣- عدم احترام المؤسسة العسكرية للمؤسسة السياسية، بحيث أصبحت المؤسسة العسكرية هي التي تدير المؤسسة السياسية وليس العكس كما هو الحال في الدول الديمقراطية.

فشل المؤسسة السياسية في ملء الفراغ السياسي وانتشار الفساد الإداري والمالي في هذه المؤسسة. وهو ما يعبر عنه بـ "تصدع بنيان النخبة المدنية الحاكمة، بما يترتب عليه الهبوط بمستوى الفعالية النظامية إلى أدنى مستوى، وبالتالي نفاد صبر الجماهير واستنفار القوى السياسية والاجتماعية، ووضع المجتمع كله على شفا الفوضى والعنف" كما قال مجدي حماد (العسكريون العرب وقضية الوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص ٢٧٨).

٤- وجود أزمات اقتصادية متلاحقة نتيجة للفساد السياسي، وارتفاع نسبة العاطلين عن العمل، وإخفاق معظم الخطط الاقتصادية التي وضعها السياسيون.

الأضرار التي ألحقتها العسكرتاريا بالدولة العربية الحديثة

إن المؤسسة العسكرية التي حكمت أجزاء متفرقة من العالم العربي، وأعاقت بناء الدولة الحديثة، ولم تعطِ الفرصة للمدنيين والنخب السياسية لكي يمارسوا حقهم في التجارب السياسية بعد الاستقلال قد أضرَ كثيراً بالمجتمعات العربية وأعاق كثيراً نمو المجتمع المدني وأركان الدولة العربية القطرية الحديثة.

والمؤسسة العسكرية التي حكمت أجزاء من العالم العربي لم تكن مؤسسة بالمعنى المدني لهذه الكلمة. ولم تقم دولة بعد الاستقلال ذات أركان واضحة بالمعنى السياسي العلمي. "فالدولة ليست إقليما أو شعباً، ولا هي مجموعة من القواعد الملزمة. كل هذه العوامل ليست بالتأكيد غريبة عنها، ولكنها تضعها فوق المعرفة المباشرة. فوجودها لا يتعلق بالظاهرية الملموسة. إنه شأن ذهني. فالدولة بالمعنى الكامل للكلمة هي فكرة. ولا تدرك إلا بالفكر". وعندما حكمت العسكرتاريا جزءاً من العالم العربي لم تأتِ بالفكر السياسي أو من خلاله. ولم يكن لديها أية فكرة سياسية أو أي مخطط سياسي وكان كل ما في الأمر أن تستولي على الحكم. ومن هنا، تعدد الانقلابات العسكرية في دول عربية وعلى رأسها سورية في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٤٩-١٩٧٠ .

أثر العولمة في طبيعة العمل المصرفي

محمد شريف أبو ميسم
كاتب

ربما تكون المواقف الأيديولوجية وراء تعدد التعاريف المتعلقة بمفهوم العولمة، بيد إن تلك التعاريف وعلى ما يبدو، اتفقت بمجموعها على دلالات المفهوم، التي تشير إلى اندماج أسواق العالم أولا عبر حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوة العاملة والثقافات والتقانة، ضمن إطار رأسمالية حرية الأسواق.. والعولمة وفق الدلالات العامة، تعني خضوع العالم لقوى السوق العالمية بعد إلغاء الحدود القومية والتدخل في سيادة الدولة، ولا تبتعد (العولمة الاقتصادية) -economic glo balization عن هذا الفهم، إذ أن تحررا لعلاقات الاقتصادية القائمة بين الدول من السياسات والمؤسسات القومية والاتفاقات المنظمة لها، هو أمر مفروغ منه من خلال خضوعها التلقائي لقوى جديدة أفرزتها التطورات التقنية والاقتصادية التي تعيد تشكيلها وتنظيمها وتنشيطها بشكل طبيعي على مستوى العالم بأكمله كوحدة واحدة.. وهنالك مجموعة مشتركات يتفق عليها من تناولوا ظاهرة العولمة بالبحث، يأتي في مقدمتها : حرية الاستثمار في أي مكان في العالم وحرية إقامة الصناعات في أنسب الأماكن لها في العالم وكذلك عالمية المعلومات وعالمية النمط الاستهلاكي.

لقد أصبحت ظاهرة العولمة أكثر الظواهر التصاقا بالنشاط الاقتصادي، وترتبط أيضا بالنشاط المصرفي بوصف هذا النشاط جزء من العولمة الاقتصادية، وقد اتخذت العولمة المصرفية أبعادا ومضامين جديدة، جعلت البنوك تتجه الى ميادين وأنشطة غير مسبوقة جعلت من الرؤية المستقبلية بعدا جديدا للدخول إلى عالم جديد من الكونية، عالم من الفرص الاقتصادية بالغة الضخامة.. وقد ارتبط مفهوم العولمة المصرفية بمفهوم الوفرة والإتاحة للخدمات التي تقدمها البنوك.. فالنظرة الدقيقة الواعية لتقديم الخدمات المصرفية، سواء كانت المتصلة بالودائع –القروض- الأسهم – السندات أو بغيرها من الخدمات الابتكارية المتطورة، تدفع البنوك إلى التواجد بفعالية في كافة ميادين النشاط الاقتصادي.. وفي خضم تأسيس جديد لواقع اقتصادي جديد يشهده العراق، فان إعادة النظر في التشريعات القانونية وتحديدا في القطاع المصرفي –الذي ربما سيحاول البعض أن يجعل منه ساحة للمضاربات –أمر في غاية الأهمية، إذا ما علمنا إن التحول باتجاه اقتصاد السوق والانخراط في منظمة التجارة العالمية بات أمر مفروغ منه، ومن هنا فان التحديات التي ستواجه القطاع المصرفي أمام العولمة الاقتصادية ستكون كبيرة وعديدة جدا، بيد إن الأخطر فيها هو المتعلق بالتشريعات التي ربما لن تستطيع مجارات التطورات التكنولوجية، هذه التطورات سبقت التشريعات حتى في البلدان الصناعية الكبرى.. فللتكنولوجيا قواعدها الذاتية وتنظيمها غير المتوقف على القانون، فهي أكبر من مهنة عادية وهي ليست صناعة عادية أيضا ولذلك لم تستجد تنظيما قانونيا لكي تنطلق ولا هي تنتظر تنظيما قانونيا يراعي تطورها، المطلوب اذن ان تكون القوانين بمستوى التكنلوجيا فتجاري تطورها وليس العكس، والمطلوب ايضا أن تقوم كليات القانون بتدريس المعلوماتية القانونية والقوانين المتعلقة بالتقانة،فقد دأبت هذه الكليات على تدريس علوم القانون التقليدية وحسب

لقد ظلت التشريعات قاصرة حتى في بعض البلدان العربية ومعها المحاكم، عن مجارات وتتبع التكنولوجيا عموما والخدمات المصرفية منها وغير المصرفية، ولم تستطع الحكومات وبدرجة أقل البرلمانات العربية، فهم هذا التطور في مضمونه وفي الحاجة الحيوية اليه، ولذلك قلما نجد تشريعات عربية حديثة ومتكاملة على غرار ماهي الحال عليه في البلاد الاوربية كفرنسا وبلجيكا وفي استراليا وفي الولايات المتحدة على وجه الخصوص، اذ لم تعرف القوانين العربية عموما والعراقية منها خصوصا، تنظيم المعاملات الالكترونية والخدمات المصرفية الالكترونية (فيما عدا تجارب قليلة)، ومرد ذلك الى ان هذه المعاملات والخدمات لم تكن متداوله اوشائعة عند صدور هذه القوانين، كما ان التشريع في الدول العربية بقي قاصرا عن استلحاق هذه المعاملات وكان جل تركيز هذه القوانين على الوسائل التقليدية في الاثبات (البيانات، التواقيع الخطية، الشهود) أما التكنولوجيا والمعلوماتية فمجردة عن أي مرتكز ورقي أو توقيع يدوي ويعوزها تبادل النسخ بين المتعاقدين، وحضورهم أصالة أو وكالة وهي امور تشترطها القوانين العراقية التقليدية للاخذ في صحة الاثبات، كما ان العقود والمعاملات الالكترونية تختزن في آلة و في موقع أو حاوية ألكترونية وليس في صورة مادية لدى المتعاقدين أو لدى مأمور رسمي معترف به في القانون، وهذه المستجدات التقنية مختلفة في المبدأ والمضمون لمفهوم التعاقد التقليدي القائم على الكتابة والتوقيع وحفظ المستند الورقي..

من جانب آخر فقد أصبحت العمليات المصرفية الدولية في ظل العولمة الاقتصادية غاية في التعقيد، مما حدى بالمشرعين الدوليين دراسة كافة المواضيع الخاصة بالتجارة الدولية عن كثب ومن ثم ايجاد نصوص وصياغات محددة تساهم بشكل فعال في توحيد طريقة العمل بهذه الادوات، مثل خطابات الضمان والاعتمادات الضامنة والمستندية والكفالات المستقلة والكفالات العامة، للنهوض بتطوير التبادل التجاري بين الدول..

اذ ان وضع اسس متعارف عليها من قبل الغرفة التجارية الدولية في باريس، كان لها تثر طيب في القضاء على ظاهرة تعدد القواعد بين مختلف دول العالم وبنوكها مما ساعد على تقليص هوة الخلاف بين اتحاد البنوك لكل بلد على حده، الى جانب توضيح كيفية التعامل بالادوات البنكية المختلفة ذات الطابع الدولي بمختلف انواعها، مثل خطابات الضمان والاعتمادات الضامنة والمستندية والكفالات المستقلة، وتوحيد مدلولات المصطلحات وطريقة تفسيرها من بتك الى بنك اخر ومن دولة الى دولة اخرى.. الا ان هذه القواعد لم تتمكن بشكل أوبآخرمن القضاء على ظاهرة خلاف وجهات النظر فيما يختص باختيار الولاية القضائية والقانون الواجب الاحتكام اليه عتد نشوب نزاعات بين الفرقاء.. اذن فنحن بحاجة الى تشريعات تكون بمستوى الانفتاح المتوقع على العالم.. فدولة مثل الولايات المتحدة الامريكية مثلا، لا تسمح تشريعاتها باصدار خطابات الضمان، فماذا لو كان (آلآمر) في اتفاق تجارة او عمل ما، من هذا البلد، واقتضى الامر اصدار (خطاب ضمان).. يقول جمال عبد الخضر في كتابه (خطابات الضمان والاعتمادات الضامنة) / اصدار اتحاد المصارف العربية.. في هذه الحالة يطلب (آلآمر) من بنكه (في الولايات المتحدة) اصدار (اعتماد ضمان) لصالح البنك في بلد المستفيد مقابل اصدار ذلك البنك خطاب ضمان لصالح المستفيد، ونظرا لاختلاف الطبيعة والاطر القانونية لخطابات الضمان والاعتمادات الضامنة وخصوصا في كيفية تقديم الصياغة عند المطالبة بالدفع او التمديد، نجد ان البنك المطلوب منه اصدار خطاب الضمان يطالب بصياغة محددة ودقيقة ليجعل من شروط اعتماد الضمان المفتوح لصالحه متجاتسة تماما مع خطاب الضمان الذي سيقوم باصداره لصالح المستفيد، لتفادي المشاكل التي قد يخلقها اعتماد الصمان عند المطالبة، ومن ابرز هذه الشروط، ات يكون خطاب الضمان غير قابل للالغاء وغير مشروط وان يكون الوفاء عند مطالبة المستفيد منه – وهو البنك المحلي الذي سيقوم باصدار خطاب الضمان- عند ورود أول طلب، سواء كان كتابيا أو بواسطة البرقيات الالكترونية، وان يضمن البنك الدفع والوفاء رغم اي معارضة من قبل (الآمر) او اي طرف آخر.. وان تكون مدة سريان صلاحية اعتماد الضمان لمدة اطول ب١٥ يوم على الاقل من تاريخ انتهاء صلاحية خطاب الضمان وتحديد صلاحية اعتماد الضمان تلقائيا لمدة ٣٠ يوما بعد انتهاء صلاحيته جراء اغلاق البنك المصدر، ويفضل أن يطلب البنك (وهو المستفيد من اعتماد الضمان) من البنك المصدر بجعل اعتماد الضمان حسب القوانين والولايات القضائية في بلده للتخلص من تعددية وتضارب القوانين وانظمتها من بلد الى آخر..

ومن هنا اذا طالب المستفيد من خطاب الضمان (البنك المصدر لخطاب الضمان) الوفاء بقيمته، يقوم هذا الاخيربمطالبة البنك الامريكي بالوفاء مقابل اعتماد الضمان).. والسؤال الذي يطرح نفسه امامنا، ماذا لو لم يوافق البنك الامريكي جعل اعتماد الضمان الصادرمن قبله لصالح البنك العراقي، خاضعا لنصوص القوانين والتشريعات العراقية مع رفضه بخضوع نصوص اعتماد الضمان في حالة النزاع للمحاكم العراقية ؟ من هنا ينبغي علينا اعداد الكوادر القانونية لخوض التفاصيل القضائية في المحاكم خارج منظومتنا القضائية ومعرفة النظام القانوني الواجب اتباعه للعمليات البنكية الدولية.

النمو الانفعالي ودوره في تكوين الشخصية الناجحة

د. رضا الموسوي
اكاديمي

يعد النمو الانفعالي Emotional development من الاسس التي تساهم في بناء الشخصية السوية فهو يعمل على توجيه تحديد مسار نموها حيث يمثل كل ما فيها من افكار وعواطف وما تحققه من سلوك وافعال متنوعة فمصطلح الانفعال Emotion يحوي جملة من حالات الوجدان بمختلف صورها سعادة وتعاسة امل وخيبة حب وضغينة؛ فهو يجمع اذا بين المتناقضات من المشاعر التي تغمر الفرد وهو يتحسس ما موجود امام عينيه من اشياء وافعال ومناظر مختلفة تجمع بين الاضداد.فالصور الانفعالية التي يبديها الانسان تجمع اذا بين السار والمؤلم مع اختلاف في درجة هذا الجمع.وهومظهر وجداني للغريزة والاساس الفطري للدوافع النفسية

وبالامكان ان نعرف اللانفعال بانه تغيير يشمل الفرد بصورة مفاجئة ويؤثر في نفسه وبدنه ويتميز بالمميزات التالية.

أ-انه حالة من التغيير المفاجئ الذي يشمل الفرد ولا يترك له فرصة للتكيف الاني مع الموقف.

ب- يعد من الظواهر النفسية التي يحسها الفرد ويتمكن من وصفها بدقة اكثر من الاخرين الذين لم يشاركوه نفس المثير ونفس الاستجابة.

جـ- غالبا ما يكون الانفعال قويا في شدته مصحوبا بأضطرابات نفسية ولكنه مؤقت وعابر.

د- يحتوي الانفعال مظاهر داخلية عضوية تهيئ الكيان العضوي للفرد وتمكنه من الاستعداد لها.

وللانفعال مظاهر نفسية وجسمية وفسلجية تصاحبه ومن السهل تحليلها عند مشاهدة حالات الغضب او الفرح او الخوف وغيرها من الحالات الانفعالية وهي في مجموعها حالات تنم عن جانب شعوري ذاتي لايدركه الا من وقع تحت تأثيره المباشر ولا يتمكن الاخرون من وصفه بنفس الشعور وان تعرضوا لمؤثر مشابه له، وهنالك جوانب فسيولوجية داخلية يمكن ملاحظتها عن طريق تزايد دقات القلب وفقا لشدة المثير الانفعالي والتغيرات التي تحدث في ضغط الدم ارتفاعا وانخفاضا يصاحبها احمرار او اصفرارتبعا للحالة وكذلك اضطرابات التنفس التي تلاحظ بواسطة سرعة او بطء عمليات الشهيق والزفير.

اما الهضم فهو الآخر يشهد اضطرابات تبعا لحال الانفعال الذي يتطلب توجه الطاقة الجسمية كلها لمواجهة الحالة الانفعالية؛ والدم هو الآخريشهد تغيرات كيميائية ناجمة عن زيادة افرازات الغدد الصم وبشكل خاص الادرنالين وكذالك تغير نسبة السكر فيه وهذا ما يجعل الذين يعانون الانفعالات الشديدة بامراض السكر وسوء الهضم.

اما العين فتشهد نوعا من الانقباض وقد يقف شعر اليد او الرأس او الذراعين او شعر الوجه في حالات الانفعال الشديدة كالرعب او الخوف؛ ويتعرق الشخص الذي يتعرض للانفعال حتى ان كانت درجات الحرارة منخفضة في بيئتها فيما تتوقف الغدد اللعابية عن الافرازات مما يؤدي الى جفاف فمه. هذه الجوانب الداخلية للانفعالات اما الجوانب الخارجية (الملحوظة) من الانفعال فبالامكان ملاحظتها من خلال التعابير والحركات والاوضاع والايماءات والالفاظ التي تظهر على الشخص المتعرض للانفعال.

ان ما نجده من علامات داخلية وخارجية للانفعال تجعلنا ندرك تأثيره في جملة من النواحي منها النمو الجسمي حيث تأثيرات الانفعالات على الجهاز العصبي وافرازات الغدد الصم مثل الادرينالين الذي يعمل على اعاقة الهصارات الهضمية من القيام بعملها ويغير نسب السكر في الدم وغيرها من الاضطرابات الفسيولوجية والجسمية كانعدام الشهية في حالات الحزن والهم الشديدين، اضف الى ذالك توترات الاعصاب التي ترهق الجسم وتهدم بعض عمليات النمو وتربك الترابطات الدقيقة للتآزر الحسحركي وتشمل هذه الاضرار الصغار والكبار على حد سواء في تأثيراتها السيئة في الجسم.

وهنالك تأثيرات آخرى لاتقل في خطورتها على الصحة الجسمية؛فالغضب والكره والحقد والعدوان ان لم تجد تجد الساحة التي تتنفس فيها وكبتت وتراكمت توتراتها فسوف تكون ذات اثار سيئة وتتحول من اعراض نفسية الى اعراض جسمية كقرحة المعدة وتهيج القولون وغيرها من الاعراض التى تجعل من المصاب بها غير قادر على مقاومة الامراض.

ويمكن القول ان انفعالات الطفل تتطور بتطوره ونضجه ومدى اتساع خبراته الانفعالية ومدى تعقد البيئة وتنوعها وهكذا تسمح الاتصالات الاجتماعية للطفل بتقديم العديد من المواقف الانفعالية .... فالغيرة والحسد قد يتضمنان الخوف والغضب بل المحبة احيانا ، كما يحدث لدى غيرة الاطفال من اخوانهم وبتزايد خبرة الطفل ونضجه يغدو هذا السلوك الانفعالي على درجة من التعقيد بحيث يصعب تشخيص صفته المحددة (الحمداني ١٩٨٩ :).

لكن الكثير من الدراسات اشارت إلى أن الاتزان الانفعالي يتعرض إلى الاختلال حينما لا تستطيع (الأنا) التوفيق بين مطالب القوى النفسية (والهو والانا الاعلى)وهذا ما يؤثر في صحة الفرد النفسية، وان التوفيق ين تلك المطالب يؤدي إلى السلوك المتزن أذ يؤكد سيموندز ((Symondsإن أحد معايير قوة الأنا هو القدرة على التعامل الصحيح مع البيئة من خلال الاتزان الانفعالي والتوافق مع العالم الخارجي. كما ان المتزن الانفعالي يتميز بالتفاؤل والبشاشة،والتحرر من الشعور بالإثم والقلق واحلام اليقظة والوحدة وسيطرة بعض الافكار والمشاعر (Drever،١٩٥٣: ٥٩)

ان الاتجاه الإيجابي في الصحة النفسية يشير إلى ان النضج و الاتزان الانفعالي يتمثلان في مجموعة من المظاهر التي تغلب على الحياة النفسية لدى الفرد فإذا رجعنا إلى هذه المظاهر كما تبدو في الدراسات التحليلية المختلفة أو كما تبرزها دراسة تفاعل الذات مع ما يحيط بها فأننا نجدها متفقة مع الاتزان الانفعالي وتحديد جوانبه إن الاتزان الانفعالي عملية مركبة نشطة والصحة النفسية مثله أنها الواقع الحركي النشط لحياة الفرد النفسية في تفاعلها مع ما يحيط بها ومع ما تنطوي عليه بهذا المعنى يكون الاتزان الانفعالي دليل الصحة النفسية (الرفاعي، ١٩٨٢ :٤٩)

فالفرد المتزن انفعاليا كما يراه جلفورد ((Guilfordهو الشخص الذي تكون لديه رؤية موضوعية لذاته ويشعر بالراحة في المواقف المختلفة،خاليا من الروءية الانانية ١٩٥٩)، (Guilford

ويضيف اليها بعض الباحثين القدرة على التحكم في الذات والتعاون مع المجتمع الانساني (اسماعيل، ١٩٥٩: ٤٢)، حيث ان معظم الدراسات اثبتت انه كلما كان الفرد اكثر اتزانا انفعاليا كانت توقعاته اقرب إلى الهدف(العيسى، ١٩٦٨: ٤٧). وتتعادل لديه دوافعه العدوانية والاحباطية،أما غير المتزن انفعاليا هو المتردد،القلق،صاحب الميول العصابية ،ضعيف الحساسية بالمواقف الاجتماعية.لايهتم بمشاعر الاخرين.(صالح ،١٩٧٢: ٨٤١)٠

اما الفرد غير المتزن انفعاليا فيشعر بعدم قدرته على التوافق مع نفسه ومع المجتمع الذي يعيش فيه بل يمثل خطرا على نفسه وعلى مجتمه،وعدم الواقعية في السلوك،ويظهر عليه القلق والوسواس القهري٠(السيد واخرون ، ١٩٧٣) والدليل ان سمة الاتزان الانفعالي التي يتميز بها الاذكياء تجعلهم يشعورون بالطمأنينة،والأمن النفسي، والأكتفاء الذاتي،وهذا يتحقق لهم نتيجة لما يستطيعون القيام به من